

تاريخ القبول: 2020/09/07

تاريخ الإرسال: 2020/01/13

تاريخ النشر: 2020/11/03

## أثر التمويل المصرفي بالمرابحة على التضخم في السودان The impact of bank financing on Murabaha on inflation in Sudan

طرد مالكي عبد الكريم<sup>1</sup> د. حدادي عبد اللطيف<sup>2</sup>

المركز الجامعي تمنراست مخبر العلوم والبيئة

[abdouhaddadi@hotmail.fr](mailto:abdouhaddadi@hotmail.fr) a.malki@cu-tamanrasset.dz

### المخلص:

يعد التمويل المصرفي بالمرابحة من صيغ التمويل القائمة على المديونية، حيث أن المصارف الإسلامية تتوسع في تطبيقها على حساب باقي الصيغ لقلّة مخاطرها وربحيّتها. حاولت هذه الورقة دراسة أثر تمويل المرابحة على التضخم في السودان، من خلال دراسة قياسية لبيانات شهرية من 2012 إلى شهر سبتمبر 2018، جاءت هذه الدراسة في ظل الارتفاع المتواصل للتضخم في هذا البلد، حيث فاق 70 بالمئة نهاية سنة 2018 وكذلك الأوضاع المعيشية والاقتصادية لهذا البلد وتعتبر السودان من الدول التي تعتمد نظام مصرفي إسلامي كلي، وقد أظهرت الدراسة أن التضخم له علاقة بتمويل المرابحة، إلا أن هذا الأثر ضعيف.

**الكلمات المفتاحية:** التمويل، التضخم، المرابحة، السودان.

### Abstract:

El Murabaha financing form is considered as one of debt-based financing forms, whereas, Islamic banks are expanding their application of it at the expense of other formulas

because of its profitability and low risk. This paper attempts to study the impact of Murabaha financing form on inflation in Sudan, by conducting an empirical study of monthly data from 2012 to September 2018. This study came in light of the continuous rise in inflation in this country, where it exceeded 70 percent by the end of 2018, as well as the bad economic and living conditions in this country. Sudan is one of the countries that adopted a comprehensive Islamic banking system. The study indicated that inflation is related to Murabaha financing form, but this effect is weak.

**Keywords:** Financing, inflation, Murabaha, Sudan.

المؤلف المرسل: مالكي عبد الكريم [a.malki@cu-tamanrasset.dz](mailto:a.malki@cu-tamanrasset.dz)

مقدمة:

شهدت المصارف الإسلامية توسعاً وانتشاراً عبر العالم، وذلك لزيادة الطلب على منتجاتها والدور الذي تلعبه في تنمية المذخرات، وتوسعها في عمليات التمويل المصرفي للسلع والخدمات، والتي يحتاجها المستهلكون والمنتجون، إلا أن المصارف تتوسع في التمويل بصيغة المربحة على حساب باقي الصيغ، حيث يصل أحياناً الاعتماد عليها بنسبة تفوق 70% لدى بعض المصارف الإسلامية، مما يؤدي إلى حصول طلب على السلع والخدمات وهذا الطلب قد يكون في بعض صورته ليس حقيقياً وناشئاً عن العادات والتقاليد والحاجات الاجتماعية، وبالتالي يؤدي حصوله إلى ارتفاع الأسعار ارتفاعاً جامحاً؛ نتيجة التهاافت على تلك السلع والخدمات، وبالمحصلة يؤدي ذلك إلى حصول التضخم النقدي.

وشهدت السودان ارتفاعاً قياسيًّا في معدلات التضخم حيث فاق 70%

شهر ديسمبر لسنة 2018 مما أدى إلى ظهور أزمة اقتصادية واجتماعية في هذا البلد، ومن هنا تتمحور مشكلة الدراسة في التضخم الذي يعاني منه الاقتصاد

السودانى وما إذا كان للتمويل المصرفى الإسلامى بالمربحة دور فيه، و منه طرح السؤال الرئيسى التالى:

**هل المصارف الإسلامية ومن خلال تطبيقها لصيغة المربحة دور في ظاهرة التضخم في السودان؟**

**أهمية الدراسة:** تأتي هذه الدراسة فى الوقت الذى تزايدت فيه المشاكل الاقتصادية فى المجتمع السودانى مثل انخفاض مستويات المعيشة وارتفاع معدلات التضخم وانخفاض سعر صرف الجنيه السودانى.

اهداف البحث: يمكن تحديد اهداف البحث في العناصر الاساسية الاتية

- التعرف على التمويل المصرفي الاسلامي بالمربحة وصوره وأنواعه.
- إبراز التضخم وعلاقته بتمويل المربحة.
- معرفة أن كان هناك أثر للتمويل بالمربحة على التضخم في السودان.

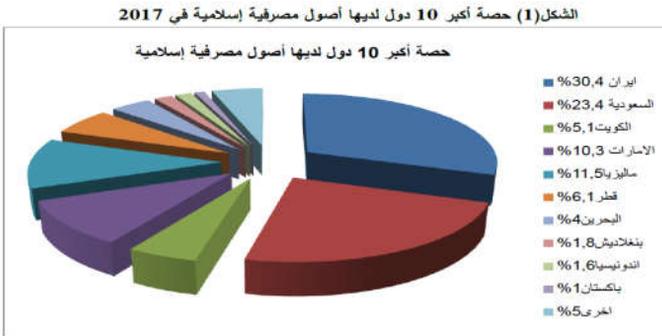
**المحور الأول: ماهية التمويل المصرفي الإسلامي:**

### 1-1- التمويل الإسلامي:

**تعريف:** هو تقديم ثروة عينية أو نقدية، بقصد الاسترباح من مالها الى شخص آخر يريدّها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية الإسلامية<sup>1</sup>؛ ومن أكثر التعاريف تقارباً مع مفهوم التمويل الإسلامي " تقديم ثروة عينية أو نقدية إما على سبيل اللزوم أو التبرع أو التعاون أو الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد معنوي أو مادي تحت عليه أو تبيحه الأحكام الشرعية"<sup>2</sup>

وقد أظهرت إحصاءات تحليلية أن الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية قد ارتفعت من 386 مليار دولار عام 2006 إلى 1509 مليارات عام 2017، أي بمعدل نمو سنوي مركب 12,04% علماً أنه في العام 2017 ارتفع إجمالي الأصول المتوافقة مع الشريعة حول العالم بنسبة 4,74%

وأحرزت الصيرفة الإسلامية العربية تقدماً كبيراً من حيث النمو في عدد المصارف والعملاء منذ نشأتها في ستينيات القرن الماضي، وقد بلغ إجمالي موجودات المصارف الإسلامية العاملة في الدول العربية في نهاية 2017 نحو 600 مليار دولار، أي ما يمثل حوالي 18% من إجمالي الأصول المصرفية العربية،<sup>3</sup> وفي الشكل الموالي حصة أكبر 10 دول لديها أصول مصرفية إسلامية من مجموع الأصول المصرفية حول العالم.



من أعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات مجلة اتحاد المصارف العربية أبريل 2018

## 1-2- صيغ التمويل الإسلامي:

تتنوع هذه الصيغ على حسب نوعية النشاط فمنها ما هو قائم على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر ومنها ما هو قائم على المدائيات.

### أولاً: صيغ التمويل الإسلامي القائمة على المشاركة في الأرباح والخسائر

تقوم هذه الصيغ على المشاركة في الأرباح والخسائر وهذا استناداً إلى مبدأ " الغنم بالغرم ويتم اقتسام الأرباح إذا تحققت، حسب حصة كل طرف في العملية، وتحمل الخسارة إذا وقعت كذلك حسب حصة كل شريك، وتنقسم صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار إلى أربعة أقسام وهي المضاربة والمشاركة والمزارعة والمساقاة.<sup>4</sup>

### ثانياً: صيغ التمويل الإسلامي القائمة على المدائيات

تعد صيغ التمويل المصرفي الإسلامي القائمة على المديونية من صيغ الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، حيث تسمح بتوظيف وتشغيل المدخرات وتميئتها وتنشيط الإنتاج بما يتناسب مع أحكام الشريعة الإسلامية،<sup>5</sup> وتندرج ضمن هذه الصيغ المرابحة والسلم والاستصناع والتأجير وسنتطرق إلى الصيغة التي تخص موضوعانا.

## 2- التمويل المصرفي الإسلامي بالمرابحة:

إن تطبيق المصارف الإسلامية لهذا البيع يمثل الممارسة الأوسع لجل المصارف الإسلامية وربما مثل ما يزيد عن 70% من توظيفاتها، فالمصارف الإسلامية "تأخذ بالقراض في مجال اجتذاب الأموال "الودائع" ولكنها قلما تلجأ إلى القراض في مجال توظيف المال، بل تعزف عنه إلى المداينات كالمرايحات والإجازات التمويلية.<sup>6</sup> والمرابحة من عقود بيع الامانة وبيع الامانة تقوم على اساس كشف رأس المال للسلعة المباعة.<sup>7</sup>

### 2-1- تعريف المرابحة

تعرف بأنها بيع السلعة بثمن شرائها إضافة إلى زيادة ربح معلوم يتفق عليه.<sup>8</sup> وهي أكثر الأدوات شيوعاً، بسبب قلة مخاطرها وضمان هامش الربح وخاصة بصورة المرابحة للأمر بالشراء.

### 2-2- شروط المرابحة: إن بيع المرابحة باعتباره أحد أنواع البيوع يشترط فيه ما

يشترط في البيوع بصفة عامة إضافة إلى ما يختص من شروط خاصة:

1- أن يعلم كل من المصرف والمشتري برأس مال السلعة سواء اشتمل على الثمن الأول، أو الثمن الأول مضافاً إليه ما أنفقه البائع على السلعة إن كان أنفق شيئاً عليها

2- أن يعلم كل من المصرف والمشتري بالربح لأن بعض الثمن والعلم بالثمن شرط لصحة البيوع.

3- أن لا يكون الثمن بالعقد الأول مقابلاً بجنسه من أموال الربا، بأن اشترى المكيل أو الموزون بجنسه مثلاً لم يجز له أن يبيعه مرابحة، لأن البيع الأول فيه ربا، وإذا اختلف الجنس فلا بأس من المرابحة.

4- أن يبين صفة ثمن الشراء مثل حالة الشراء المؤجل.<sup>9</sup>

5- أن يكون العقد الأول صحيحاً،<sup>10</sup> فإن كان فاسداً لم يجز بيع المرابحة

6- بيان الأجل : يشترط في بيع المرابحة كذلك أن يبيع البائع الذي اشترى السلعة بثمان مؤجل، وأن الثمن الأول الذي سماه يتصف بهذه الصفة؛ وذلك لأن الثمن المؤجل يكون غالباً أعلى من الثمن الحالي، وبهذا يكون المشتري على بينة من أمره، فيحتاج لنفسه.<sup>11</sup>

#### أنواع المرابحة:

أ - المرابحة العادية: وهي أن يقوم البنك بشراء السلع التي يحتاج إليها السوق، بناء على دراسة لأحوال السوق فهو يمتن التجارة، فالبنك الإسلامي يقوم هنا بشراء السلع والقيام ببيعها مرابحة للمؤسسات، بثمان الشراء مضافاً إليه المصاريف التي تكبدها البنك، وريح معلوم للطرفين، لكن التمويل بهذه الصيغة يكاد يكون منعدم في التمويلات البنكية الإسلامية، لعدم ملاءمته لطبيعة العمل البنكي الإسلامي.<sup>12</sup>

ب - المرابحة للأمر بالشراء: وهي أن يتقدم العميل إلى البنك طالباً منه شراء سلعة معينة، بالمواصفات التي يحددها، على أساس الوعد منه بشراء تلك السلعة مرابحة، بالنسبة التي يتفق عليها، ويدفع الثمن مقسطاً.<sup>13</sup>

وجاء تعريف بيع المرابحة للأمر بالشراء في قانون البنك الإسلامي الأردني بما يلي: (قيام البنك بتنفيذ طلب المتعاقد معه على أساس شراء الأول ما يطلبه الثاني بالنقد الذي يدفعه البنك كلياً أو جزئياً وذلك في مقابل التزام الطالب بشراء ما أمر به وحسب الريح المتفق عليه عند الابتداء).<sup>14</sup>

**2-3- صور تعامل المصارف الإسلامية مع بيع المرابحة للأمر بالشراء:<sup>15</sup>**

الصورة الأولى: تقوم على أساس التزام بالوعد لأي من المتعاقدين العميل والمصرف الصورة الثانية: وهي شبيهة بالصورة الأولى: إلا أنها تقوم على أساس عدم الإلزام بالوعد لأي من المتعاقدين العميل أو المصرف.

الصورة الثالثة: وهي مثل الصورتين السابقتين إلا أنها تقوم على أساس الإلزام بالوعد لأحد الفريقين العميل أو المصرف.

**المحور الثاني:عموميات على التضخم****1-1- تعريف التضخم:**

هناك عدة تعاريف للتضخم ومن الأمثلة على ذلك تعريف التضخم على أنه هو الارتفاع الملموس والمستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما<sup>16</sup>.

**-تعريف التضخم على أساس نظرية العرض والطلب:**

يكون التضخم نتيجة الخلل التوازني في العلاقة، مابين العرض والطلب، فمن العلماء الاقتصاديين من بنى تعريفه وتحليله للظاهرة على القوى التي تحكم هذه العلاقة، فعرف التضخم بأنه: "زيادة الطلب على العرض زيادة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار".<sup>17</sup>

**1-2-أنواع التضخم:** تجدر الإشارة ولو سريعاً إلى أنواع التضخم، حيث أنه يأخذ أنواع عديدة هي كما يلي:

**أ-التضخم المتدرج أو الزاحف:** هو الارتفاع المتواصل للأسعار الذي يحدث على مدى فترة طويلة من الزمن نسبياً وقد يتراوح هذا الارتفاع بين 2-3% سنوياً، ويظهر هذا النوع عادة في فترات متباعدة وهناك امكانية للسيطرة عليه بسهولة، ويعود سبب بروزه إلى زيادة كمية النقد المتداولة وإلى الارتفاع النسبي في الأجور والأرباح.

ب- التضخم الماشي: عندما يكون الارتفاع مستمر للأسعار في حدود 5 إلى 10 % سنوياً، يجب الحد منه، لأنه يوجد شيء من الخطورة، بحيث تدخل حركة تزايد الأسعار في حلقة مفرغة قد تصل إلى معدلات كبيرة.<sup>18</sup>

ج- التضخم الراكض: وهذا عندما يكون الارتفاع أكبر من 10% بكثير ويمكن أن يطلق إسم التضخم الراكض على التضخم مثل الذي واجهته الهند في السنوات 1973، 1974، 1979، إذ ارتفعت الاسعار بنسبة 26% عام 1973 وبنسبة 19% سنة 1974 وبنسبة تقارب 25% سنة 1979.

ت- التضخم الجامح(المفرط): يحدث هذا النوع من التضخم عندما تتزايد الأسعار بمعدلات مرتفعة خلال فترة قصيرة من الزمن قد تصل فيها الى حدود 40 % أو 60 % حتى 200 % وتتوقف فيه النقود كمستودع للقيم، فإذا استمر هذا الوضع سوف يؤدي إلى انهيار النظام النقدي وتتهار معه قيمة الوحدة النقدية، كما حدث في ألمانيا سنة 1921 و 1923 حيث يقترن هذا النوع من التضخم بالحروب وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.<sup>19</sup>

## 2-العوامل التي تحدث التضخم:

قد ينطلق التضخم نتيجة لعدد من العوامل مجتمعة أو منفردة وتمتد جذور هذه العوامل إلى متغير الطلب الكلي أو العرض الكلي أو كليهما، وتتضمن العوامل التي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي : زيادة دخول أفراد المجتمع، زيادة عرض النقود في المجتمع، انخفاض الادخار والإفراط في الاستهلاك الكلي، زيادة عدد السكان في المجتمع، زيادة الانفاق الاستهلاكي للحكومة ، أما العوامل المرتبطة بجانب العرض الكلي فتعود إلى الأسباب التي تحد من القدرة على إنتاج السلع والخدمات في الأسواق بصورة تواكب الطلب المتزايد، كما أن حدوث التضخم بسبب تمويل عجز الميزانية بالاستدانة من النظام المصرفي نتيجة للزيادات المستمرة في إنفاق الحكومة

الاستهلاكي أخطرها على الإطلاق، وذلك لعدم مساهمة هذا النوع من الانفاق الحكومي في زيادة إنتاج السلع والخدمات وزيادة عرضها.<sup>20</sup>

### 3- العلاقة بين التضخم والتمويل المصرفي بالمربحة:

نظراً للضمانات والتشجيعات؛ التي تقدمها البنوك الإسلامية لمن يريد شراء السلع عن طريق المربحة للأمر بالشراء؛ حصل إقبال شديد من المجتمع نحو هذا النوع من العمليات التمويلية، وسهلت المصارف الإسلامية الحصول عليها؛ مستخدمة كل أنواع الدعاية التي تروج لما يحتاجه الناس من مسكن وأثاث وسيارات وسفر، وهذا الاندفاع من الطرفين البنوك والعملاء عزز عمليات شراء السلع ومن ثم إعادة بيعها، وأوجد طلباً فعالاً نحو سلع مختارة مما أسهم في رفع أسعارها بشكل جنوني.

- يكون المشتري في عقد المربحة للأمر بالشراء بحاجة إلى المال - النقود وليس السلعة، وبدلاً من الوقوع في الربا الصريح فإنه يقوم بالشراء للسلعة بالأجل ثم إعادة البيع حاضراً؛ مما يؤدي إلى الارتفاع العام في الأسعار والانخفاض في القوة الشرائية للنقود.

- إسهام الجهاز المصرفي الإسلامي بشكل عام في التضخم؛ مرتبط بتوفير السيولة النقدية الزائدة من خلال التوسع في توفير التمويلات لتلبية احتياجات استهلاكية؛ لا إنتاجية ولا مبرر لها.

- في بعض الأحيان نتيجة كثرة عمليات التمويل بالمربحة التي تجريها المصارف الإسلامية، يحدث طلب حقيقي على السلع والخدمات التي هي محل التداول؛ لا تستطيع الكميات المتوافرة في الأسواق تغطية احتياجات السوق الحقيقية التي تشكل الطلب الحقيقي، وتسهم بالتالي عمليات المربحة الكثيفة في تناقص المعروض من السلع، الأمر الذي يجعل العرض غير قادر على تلبية الطلب الحقيقي الذي تسببه

المرابحة، والتي تحتاج إلى كميات كبيرة نظراً للطلبات المتزايدة على هذا النوع من التمويل من أجل الحصول على المال لا السلع؛ وبالتالي ترتفع الأسعار نتيجة الطلب وارتفاع الأسعار يؤدي لحصول التضخم؛<sup>21</sup>

**المحور الثالث: التمويل المصرفي بالمرابحة وأثرها على التضخم في السودان:**

### 1- تطور النظام المصرفي في السودان

تطورت التركيبة المصرفية في السودان خلال ست مراحل يمكن عرضها بإيجاز على النحو التالي:

**المرحلة الأولى:** مرحلة بدء المؤسسات المصرفية (1903-1958): بدأت المصارف في السودان في عام 1903 م عقب الاستعمار الثنائي (المصري والبريطاني) بقيام فرع البنك الأهلي المصري وذلك لمقابلة الطلب الناشئ على الخدمات المصرفية. **المرحلة الثانية :** مرحلة قيام البنك المركزي وبداية نشأة المصارف الوطنية (1959-1969): تعتبر هذه الفترة من أهم مراحل تطور الصناعة المصرفية في السودان ، حيث عكست بدء الإدراك الوطني ( الرسمي والشعبي ) لأهمية الدور المصرفي في الحياة الإقتصادية ففي عام 1959 م تم إصدار قانون بنك السودان (البنك المركزي) ليبدأ نشاطه في فبراير 1960م حيث ورث أصول فرع البنك الأهلي المصري الذي تمت تصفيته تبعاً لذلك.

**المرحلة الثالثة :** مرحلة التأميم ( 1970-1975): شهدت هذه الفترة تطورات في تركيبة النظام المصرفي تمثلت في تأميم الوحدات المصرفية التجارية ودمج بعضها أما التأميم فقد صدر في 22 مايو 1970 قرار بتأميم النظام المصرفي

**المرحلة الرابعة :** مرحلة الانفتاح الإقتصادي (1976-1983):

استشعرت الدولة في بداية هذه المرحلة أهمية الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي لذلك عملت على تحسين البيئة الاقتصادية بهدف استقطاب تلك الاستثمارات، حيث تم انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي وإصدار قانون تشجيع الاستثمار لعام 1976 م ضمن حزمة إصلاحات اقتصادية أخرى؛ حيث ترتب على تلك التحولات من الناحية المصرفية قيام أكبر عدد من المصارف المشتركة وفروع المصارف الأجنبية.

**المرحلة الخامسة:** مرحلة إعلان وبدء إسلام العمل المصرفي (1984-1988): تم إعلان إسلام الجهاز المصرفي في أكتوبر عام 1984م استناداً على قانون المعاملات المدنية الذي حرم التعامل بالربا أخذاً وعطاءً . فقد صدر منشور بنك السودان بالنمرة ب س / ر ع م 11 بتاريخ 10 ديسمبر 1984م والذي ينص على منع التعامل بسعر الفائدة والتحول الفوري للتعامل بصيغ التمويل الإسلامية.

**المرحلة السادسة:** مرحلة تعميق إسلام العمل المصرفي (1989م وحتى الآن): حيث تم في هذه الفترة إنشاء عدد كبير من المصارف الإسلامية كما تم دمج عدد من المصارف المحلية وتصفية بعض المصارف<sup>22</sup>؛ حيث بلغ عدد المصارف العاملة حالياً في السودان 37 بنكاً<sup>23</sup>.

## 2-دراسة قياسية لأثر التمويل بالمرابحة على التضخم في السودان:

2-1-دراسة وصفية لبيانات السلاسل المختارة: نهدف من خلال هذه الدراسة القياسية الى تحديد العلاقة بين معدلات التضخم، والتمويل بالمرابحة في السودان معتمدين على البيانات الشهرية للعرض الاقتصادي والمالي لبنك السودان المركزي ابتداء من الشهر الأول لسنة 2012 الى غاية الشهر التاسع من سنة 2018

✓ Inf معدل التضخم.

✓ Mor المرابحة.

## 2-2- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

تكون السلاسل الزمنية مستقرة اذا لم تحتوي على جذر الوحدة ( unit root)، ويتم اكتشاف وجود جذر الوحدة من عدمه في النماذج الثلاث ( في وجود ثابت، ثابت واتجاه عام، عدم وجود ثابت واتجاه عام)، بالاعتماد على اختبارين وهي Pp: فيليبس بيرون Phillips Perron و Adf: ديكي فولر Augmented Dickey–Fuller المطور

حيث يعتمد الاختبارين على نفس الفرضية:

$$\left. \begin{array}{l} H_0 \dots\dots\dots \text{السلسلة غير مستقرة (وجود جذر الوحدة)} \\ H_1 \dots\dots\dots \text{السلسلة مستقرة (عدم وجود جذر أحادي)} \end{array} \right\}$$

يتم قبول فرض العدم اذا كانت القيمة المحسوبة للاختبار اكبر من القيمة المحدولة ل Student، يمكن الاستدلال باستخدام قيمة الاحتمال للاختبار P-VALUE حيث نقبل الفرضية الصفرية في حالة قيمة Prop اقل من 0.05 والجدول التالي يوضح القيم المحسوبة لإحصائية ستيندنت والقيم الاحتمالية لها:

### الجدول (1) اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمرابحة والتضخم

اختبار فيليبس بيرون لجذر الوحدة (pp)					
	الفرق الاول		I(0) عند المستوى		
	dinf	Dmor	Inf	mor	
t-Statistic	-6.4525	-14.8185	-1.3100	-1.4080	في وجود قاطع
Prob.	0.0000	0.0001	0.6214	0.5744	
	***	***	n0	n0	
t-Statistic	-6.4789	-14.7439	-1.3401	-6.1652	في وجود قاطع واتجاه عام
Prob.	0.0000	0.0001	0.8705	0.0000	
	***	***	n0	***	
t-Statistic	-6.4140	-14.8432	0.2461	-0.1135	غياب القاطع والاتجاه العام
Prob.	0.0000	0.0000	0.7551	0.6415	
	***	***	n0	n0	
اختبار ديكي فولر جذر الوحدة (ADF)					
t-Statistic	-6.3305	-39.6964	-0.8698	-2.1558	في وجود قاطع
Prob.	0.0000	0.0001	0.7930	0.2240	
	***	***	n0	n0	
t-Statistic	-6.3368	-61.1929	-0.9332	-6.2430	في وجود قاطع واتجاه عام
Prob.	0.0000	0.0001	0.9465	0.0000	
	***	***	n0	***	
t-Statistic	-6.3388	-18.7446	0.8670	-0.7621	غياب القاطع والاتجاه العام
Prob.	0.0000	0.0000	0.8948	0.3831	
	***	**	n0	n0	

من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews9

من الجدول اعلاه يمكن استنتاج ما يلي:

- نقبل الفرضية الصفرية عدم استقرار سلاسل المتغيرات التضخم  $inf$  والمرابحة  $mor$  عند المستوى  $I(0)$
  - وعند إجراء الفروقات الأولى استقرت سلسلة التضخم  $(dinf)$  والمرابحة  $(dmor)$  عند الفرق الأول وذلك في النماذج الثلاث (وجود قاطع، وجود قاطع واتجاه عام، عدم وجود قاطع واتجاه عام)،
- ملاحظة :** بما أن السلسلتين مستقرتين عند الفرق الأول وحسب قرنجر يوجد احتمال وجود علاقة تكامل مشترك بين كل من المرابحة والتضخم في السودان.

### 2-3 اختبارات التكامل المشترك:

قبل القيام باختبار التكامل المشترك وجب تحديد درجة تأخير النموذج وذلك بالاعتماد على اقل القيم لمعايير  $(AIC / MSH / H-Q)$  وسيتم دراسة النماذج بشكل منفصل وكانت النتائج كما يلي:

أولاً-تحديد درجة التأخير واختبار التكامل المشترك للنموذج ( التضخم و المرابحة)

### الجدول (2) اختبار درجة التأخير المثلى

Lag	AIC	SC	HQ
0	3992722	3998949	3995206
1	3659537	3678219	3666989
2	3632536*	3663672*	3644957*
3	3638089	3681679	3655477

اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviwes9

درجة التأخير المثلى: من الجدول السابق يتضح ان درجة التأخير المثلى هي  $(t-2)$  أي التأخير بفترتين زمنيتين للمتغيرين وذلك بناء على ان قيم اغلبية المعايير كانت عند التأخير 2.

ثانياً- اختبار التكامل المشترك ل جوهنسون : لتحديد عدد علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة ، طرح الفرضيتين التاليتين:

$$H_0^1 \left\{ \begin{array}{l} \dots\dots\dots \text{عدم وجود علاقة تكامل مشترك} \\ \dots\dots\dots \text{وجود علاقة تكامل مشترك واحدة على الأقل} \end{array} \right.$$

الجدول (3) اختبار التكامل المشترك للنموذج الاول

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)			
الفرضيات الصفريّة	القيمة الاحصائية Trace	م معنوية 0.05 القيمة الجدولية	Prob.
None *	5.277116	15.49471	0.7787
At most 1	0.233864	3.841466	0.6287

اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviwes9

من خلال اختبار الاثر يمكن قبول فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرين وذلك لأن القيمة المحسوبة عند اختبار الاثر والتي تساوي 5.27 اقل من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5%.

ومن اختبار جوهانسون للتكامل المشترك والذي أظهر غياب العلاقة التكاملية بين المرابحة والتضخم، وبالتالي سيتم اعتماد نماذج الانحدار الذاتي VAR.

2-4 - تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR :

الشكل (2) تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	1.342947	0.109530	12.26104	0.0000
C(2)	-0.395192	0.110771	-3.567636	0.0005
C(3)	1.67E-06	4.36E-07	3.836044	0.0002
C(4)	-1.08E-06	4.62E-07	-2.327285	0.0213
C(5)	0.384407	1.348028	0.285162	0.7759
Equation: INF = C(1)*INF(-1) + C(2)*INF(-2) + C(3)*MOR(-1) + C(4)*MOR(-2) + C(5)				
Observations: 79				
R-squared	0.923608	Mean dependent var	33.23924	
Adjusted R-squared	0.919479	S.D. dependent var	14.55345	
S.E. of regression	4.129717	Sum squared resid	1262.038	
Durbin-Watson stat	1.923905			

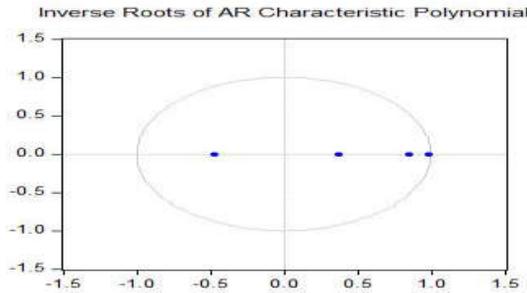
من الجدول يتضح وجود علاقة طردية بين المعلمات المرتبطة بين التضخم في الفترة السابقة ( $t-1$ ) والمرابحة للفترة السابقة ( $t-1$ ) أي أن زيادة معدلات التضخم وحجم المربحة يؤدي الى زيادة التضخم في الفترة  $t$  لان القيمة الاحتمالية الخاصة باختبار  $t$ -Statistic للمعلمتين المرتبطتين لكلاً من التضخم والمربحة بإبطاء فترة زمنية أقل من 0.05

**جودة التوفيق** : بلغ معامل التحديد 0.92 اي أن المتغيرات المستقلة المربحة تساهم في تفسير 92 % من المتغير التابع التضخم، عند زيادة التضخم في الفترة  $t-1$  بوحدة واحدة فإن التضخم في الفترة  $t$  يزداد 1,34 وحدة، وعند زيادة التمويل بالمربحة في الفترة  $t-1$  بمقدار وحدة واحدة فإن التضخم يرتفع ب  $10 \times 1,67^{-6}$

## 2-5 استقرار نموذج VAR

للتأكد من مدى استقرارية النموذج يتم تطبيق اختبار الجذور المتعددة حيث تعتبر نتائج شعاع الانحدار الذاتي مستقرة إذا كانت كل الجذور أقل من الواحد، والشكل أدناه يبين نتائج هذا الاختبار:

### الشكل (3) استقرار نموذج VAR



من خلال الشكل اعلاه فإن كل النقط تقع داخل الدائرة أي البواقي لا تحتوي على جذر أحادي اي معكوس الجذور اقل من الواحد

2-6 اختبار السببية بين المربحة والتضخم : سيتم في هذه المرحلة بتحديد اتجاه التأثير من خلال العلاقات السببية باستخدام اختبار السببية Test Granger Causality لنموذج الانحدار الذاتي VAR فكانت نتائج الاختبار على النحو التالي:

#### الشكل (4) اختبار السببية بين المربحة والتضخم

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 03/04/19 Time: 12:48

Sample: 2012M01 2018M12

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
MOR does not Granger Cause INF	79	8.10370	0.0007
INF does not Granger Cause MOR		2.86300	0.0634

من خلال نتائج الجدول اعلاه يتضح وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من المربحة باتجاه التضخم وهذا لأن القيمة الاحتمالية  $Prop < 0.05$  وبالتالي فتغيرات تمويل المربحة تتسبب في تغير معدلات التضخم، أما في الاتجاه المعاكس من التضخم نحو المربحة فلا توجد علاقة سببية لان القيمة الاحتمالية  $Prop > 0.05$  وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية .

#### خاتمة:

مما سبق قمنا بتقديم نظرة شاملة عن التمويل المصرفي الاسلامي واهم التطورات التي شهدتها الأصول المتوافقة مع الشريعة الاسلامية وأهم الدول التي لها أصول مصرفية إسلامية، وتطرقنا الى التمويل بالمربحة وشروطها وأنواعها صورها، ومن خلال النتائج يتبين ان المصارف الاسلامية اصبحت رائدة في مجال التمويل خاصة في البلدان العربية والإسلامية.

وفي الدراسة القياسية لعلاقة التمويل بالمربحة بالتضخم في السودان ومن خلال البيانات الشهرية لفترة الدراسة 2012-2018 ظهر أن التمويل المصرفي الاسلامي والتمويل بالمربحة شهد نمو كبير في التمويلات الممنوحة وصلت حتى 500%، أما التضخم في السودان فقد عرف مستويات قياسية في نهاية 2018 فاقت 70% وقد أظهرت الدراسة القياسية أن التمويل بالمربحة يتسبب في التضخم بدرجة ضعيفة في السودان مما يعني ان التوسع في مثل هذه الصيغة لا يسهم بشكل كبير في ارتفاع معدلات التضخم.

### النتائج

- الارتفاع المتواصل للأصول المالية المتوافقة مع الشريعة الاسلامية عبر العالم حيث فاقت 1500 مليار دولار سنة 2017
- توسع المصارف الإسلامية في تمويل المربحة لما يفوق 70% أحياناً، حيث أن التوسع في التمويل الاستهلاكي للمربحة قد يكون بأثر سلبي للاقتصاد .
- تمويل المربحة قد يؤدي الى زيادة الطلب على السلع مما يرفع الاسعار فيحدث التضخم؛ - الجهاز المصرفي السوداني إسلامي كلياً منذ اكتوبر 1984.
- تمويل المربحة يتسبب في التضخم بتأثير ضعيف، والتضخم لا يتسبب في تمويل المربحة.

### قائمة المراجع

- <sup>1</sup> خيرة مسعودي، فرحي محمد "التمويل الإسلامي تلبية الطموحات العالمية وإمكانات النمو الولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً" مجلة دراسات، جامعة الأغواط، العدد 30 جوان 2017 ص 27
- <sup>2</sup> أحمد جابر بدران " مبادئ وضوابط ومعايير التمويل الإسلامي" مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية القاهرة ط1 2014 ص 12

- <sup>3</sup>المصارف الإسلامية تتقدم عالمياً وتسجل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا النسبة الأعلى من حيث ارتفاع الأصول، مجلة إتحاد المصارف العربية، أبريل 2018 ص 8
- <sup>4</sup> عبد الرحمن عبد القادر "فعالية نظام التمويل الإسلامي في مواجهة آثار الأزمة المالية العالمية -دراسة حالة عينة من البنوك الإسلامية" أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة 2015-2016 ص97
- <sup>5</sup> منية خليفة " فعالية الصيرفة الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية " مجلة الاقتصاد الجديد العدد8 ماي 2013 ص 124
- <sup>6</sup> عبد الجبار حمد عبيد السبهاني " البيوع التمويلية في المصارف الإسلامية " مجلة الاقتصاد الجديد العدد13 سنة 2015 ص22
- <sup>7</sup> أحمد صبحي العيادي " أدوات الاستثمار الإسلامية ، البيوع - القروض - الخدمات المصرفية"دار الفكر .عمان ، ط1، 2010، ص54
- <sup>8</sup> محمد محمود المكاوي " البنوك الإسلامية النشأة التمويل التطوير " المكتبة المصرية، الطبعة الأولى 2009 ص88
- <sup>9</sup> الصادق محمد آدم علي" تطبيق معيار المربحة والمربحة للأمر بالشراء في المصارف (دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في السودان)" مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 27 جوان 2017 ص7
- <sup>10</sup> خليل إبراهيم الدليمي، عطا الله أحمد الحسان" مدى تطبيق المصارف الإسلامية لمعايير المحاسبة الإسلامية المتعلقة بعمليات المربحة الإسلامية في البنوك الإسلامية في الاردن" مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الثامن ص 305
- <sup>11</sup>محمد عبد الكريم محمد المومني" الانحرافات التطبيقية في عقد المربحة في المصارف الإسلامية"مجلة معارف قسم العلوم القانونية، العدد 19 ديسمبر 2015 ص107
- <sup>12</sup> يوسفات علي، عبد الرحمان عبد القادر "واقع صيغ التمويل التجارية الإسلامية (بالإشارة إلى بعض البنوك الإسلامية" مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تامنغست، العدد الاول جانفي 2012 ص354
- <sup>13</sup> عمر بن فيحان المرزوقي ،عبد الله بن محمد السعيد ، عبد الله بن براهيم الناصر، أحمد بن سعد الحربي ، محمد بن سعد المقرن"النظام الاقتصادي في الإسلام"مكتبة الرشد، الطبعة الخامسة 2010 ص208

- <sup>14</sup> حسام الدين موسى عفانة " بيع المرابحة للأمر بالشراء دراسة تطبيقية في ضوء تجربة شركة المال الفلسطيني العربي " شركة بيت المال الفلسطيني العربي ط1 1996 ص 21
- <sup>15</sup> عزوز أحمد "واقع التزام المصارف الاسلامية بمتطلبات معيار المرابحة للأمر بالشراء الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية" معارف مجلة علمية محكمة العدد 20 جوان 2016 ص 223
- <sup>16</sup> ليلي على القشاط دفع السيد" قياس أثر السياسة النقدية على التضخم في السودان خلال الفترة (1994-2012) رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة شندي السودان 2015 ص43
- <sup>17</sup> سعيد هتهات "دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر"رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة ورقلة2005/2006 ص 30
- <sup>18</sup> بن البار أمحمد، بن السيلت أحمد" أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990- 2014 مجلة الاقتصاد والمالية ص3
- <sup>19</sup> بن البار أمحمد ، سنوسي علي"أثر عرض النقود على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1986-2014مجلة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير والعلوم التجارية العدد16/2016 ص305
- <sup>20</sup> أحمد عبد الله إبراهيم ، محمد شريف بشير الشريف " محددات التضخم في السودان خلال الفترة 1977-2015 دراسة تطبيقية " مجلة الاقتصاد والمالية ، العدد02 سنة 2017 ص 71
- <sup>21</sup> شادي حسن أبو عفيفة" عقد المرابحة للأمر بالشراء وأثره في التضخم النقدي"مجلة جامعة الشارقة، ديسمبر 2016 ص360
- <sup>22</sup> الصادق محمد علي" تطبيق معيار المرابحة والمرابحة للأمر بالشراء في المصارف دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في السودان " مجلة دراسات وأبحاث ، جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد 27 جوان 2017 ص10
- <sup>23</sup> موقع بنك السودان المركزي على الانترنت، تاريخ الاطلاع 19-02-2019
- cbos.gov.sd